الأنباء
يومية سياسية عربية
العدد 13363 السنة 49
الأربعاء 4 كانون الثاني 2012 الموافق ١٠ صفر ١٤٣٣

«اللواء» تضيء على واقع الكهرباء في البقاعين الأوسط والغربي:
عشرات القرى تغرق في الظلام.. وباسيل «يقوننّ» مافيات المولدات

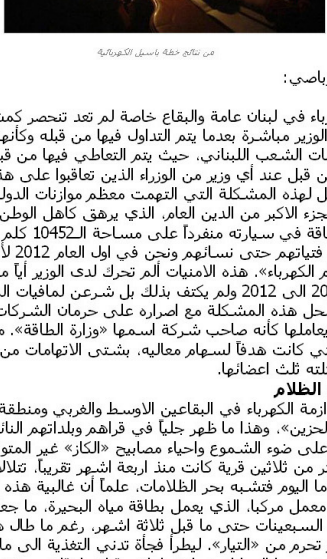

من نتائج خطة باسيل الكهربائية

البقاع - إبراهيم الشوباصي:

يبدو أن مشكلة الكهرباء في لبنان عامة والبقاع خاصة لم تعد تنحصر كمشكلة للوزارة والدولة، بل اصبحت، مشكلة مع الوزير مباشرة بعدما يتم التداول فيها من قبله وكأنها مشكلة شخصية ما بينه وحده وما بين كافة فئات الشعب اللبناني، حيث يتم التعاطي فيها من قبل معاليه، باستخفاف واستهزاء لم نعهده من قبل عند أي وزير من الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة، حيث يرفض كل شكل من اشكال الحل لهذه المشكلة التي التهمت معظم موازنات الدولة من العام 1990 حتى يومنا هذا وتكاليفها تمثل الجزء الاكبر من الدين العام، الذي يرهق كاهل الوطن والمواطن.

هذا لو جال وزير الطاقة في سيارته منفرداً على مساحة الـ1045 كلم وسأل المواطنين من صغيرهم حتى شيوخهم، ومن فتياتهم حتى نسائهم ونحن في اول العام 2012 لأجمعوا على جواب واحد، «نريد الكهرباء ثم الكهرباء ثم الكهرباء». هذه الامنيات ألم تحرك لدى الوزير أياً من مشاعر الوطنية والواجب لتجعله يدور ظلام 2011 الى 2012 ولم يكتف بذلك بل شرعن لمافيات المولدات ورفع منسوب رفض المشاريع المطروحة لحل هذه المشكلة مع اصراره على حرمان الشركات المرخصة منذ زمن بعدم السماح لها بالانتاج ويعاملها كأنه صاحب شركة اسمها «وزارة الطاقة»، متناسياً التيار الكهربائي ايام الحكومات السابقة التي كانت هدفاً لسهام معاليه، بشتى الاتهامات من فساد وسرقة وهدر علماً أنه في حكومة تشكل كتلته ثلث اعضائها.

القرعون تغرق في الظلام

«اللواء» فتحت ملف ازمة الكهرباء في البقاعين الاوسط والغربي ومنطقة راشيا الوادي، لتضيء على واقعهما الكهربائي «الحزين»، وهذا ما ظهر جلياً في قراهم وبلداتهم النائية، وخلصت باستقبالهم عيدي الميلاد ورأس السنة على ضوء الشموع واحياء مصابيح «الكاز» غير المتوفر في محطات الوقود، فبحيرة القرعون المحاطة بأكثر من ثلاثين قرية كانت منذ اربعة اشهر تقريباً، تتلألأ انوارها على سطح مياهها وكأنها قناديل بحارة، اما اليوم فتشبه بحر الظلامات، علماً أن غالبية هذه القرى المحيطة بالبحيرة وما بعد السد تتغذى من معمل مركبا، الذي يعمل بطاقة مياه البحيرة، ما جعلها تستفيد من الطاقة الكهربائية 24/24 منذ السبعينات حتى ما قبل ثلاثة اشهر، رغم ما طال هذه المنطقة من اعتداءات اسرائيلية واحتلال لم تحرم من «التيار»، ليطرأ فجأة تدني التغذية الى ما دون الست ساعات في اليوم، ما نتج عنه احتجاجات ترجمها المواطنون باعتصامات وقطع طرقات، مهددين بالتوقف عن دفع الفواتير العشوائية من قبل شركة كهرباء لبنان.

قرى الغربي وراشيا

حول هذا الواقع كان لـ «اللواء» لقاءات مع عدد من المواطنين في قرى الغربي وراشيا.

{ أسعد أبو عاصي (من منطقة راشيا الوادي) بدأ انتقاده لفاتورة مؤسسة كهرباء لبنان الشهرية، «باليوم ما بتجي الكهربا اربع ساعات، وبتجي الفاتورة 40 و50 الفاً، يعني اذا بتجي 24 ساعة بنبيع ثيابنا حتى ندفعها»، وهرباً من فاتورة المولد الشهرية سلك طريقاً اخر، كلفته الاجمالية 700 دولار، من دون تعرفة اخر الشهر، «وهيك بخلص من ابتزاز صاحب الموتير»، بعدما وصل سعر التعرفة الشهرية للـ5 امبير الى 175 الف ليرة، باستخدام ال ups والبطرية، «ولأن الكهربا ما عم تجي، كمان اشتريت مولد زغير بـ200 دولار، حتى اشحن البطارية، ساعتين وثلاثة ما بتعبي بتخربها».

اما قرى البقاع الأوسط ليست افضل حالاً، بعدما تعدت ساعات التقنين الى 18 ساعة في اليوم.

{ المواطن جوزيف قسيس (من تعنايل) قرر عودته الى «القنديل» والشمعة بعدما ابلغه صاحب المولد أن قيمة اشتراك خمسة امبير 200 الف ليرة في الشهر، او 1100 ليرة للكيلو واط الواحد إضافة الى اشتراك صيانة 20 الف ليرة، والا «القطع»، علماً أن راتبه لا يتجاوز المليون، وعائلته مكونة من ستة افراد، اضافة الى اجرة المنزل 350 الف ليرة، قال:«يا عيب الشوم، دولتنا رجعتنا لأيام السراج والفتيلة»، عبارة عتب صدرت من قلب جرحته الاكلاف الباهظة، لعدم قدرته على دفع فاتورتين للكهرباء اقله تصل الى 300 الف، «بعدنا ما اكلنا وشربنا ودفعنا اقساط المدارس، بس يا عيب الشوم».

{ ينطلق جمال السيد «من العرس عند كل راس شهر»، قاصدا المشكلة، بين زوجته وجابي الموتير، كل شهر تسعيرة جديدة، ما فتح الى مشكلة تخطت الكلام والسباب، «وصلت لعراك في الايدي»، يحاول الرجل تدوير الزوايا، باعتباره ان المسؤول الاول «هي الدولة، قلنا بهذه الحكومة حيكون الحال احسن، صرنا نبكي على ايام السنيورة».

السهل يشرب من الآبارلإرتوازية

{ من جهته، رئيس اتحاد بلديات السهل رئيس بلدية غزة محمد المجذوب، وكون غالبية القرى في الغربي تشرب من مياه آبار ارتوازية، مجهزة بمضخات كهربائية، شرح أن انقطاع الكهرباء «يؤدي إلى حرمان قرانا من مياه الشرب، اضافة إلى تعطيل المشغلات الرئيسية لسنترالات الهاتف الهوائية الثابتة، والتي تؤدي الى توقف الاتصالا بشكل شامل، بحيث يتسبب ذلك بانعكاسات سلبية على الحركة التجارية والإقتصادية والصناعية والزراعية والتربوية بكل أنواعها»، معتبراً أن «الدولة لم تسع الى إخراجنا من المستنقع القائم، الذي حول حياة عشرات الألوف إلى مسلسل قهر وحكاية ألم، وتقاعس نواب المنطقة في تحقيق المطالب، وأهمها تأمين التيار الكهربائي الذي يشكل المحرك الرئيسي في حياة الكل»، ليضيف، أن «مشكلتنا» كباقي قرى وبلدات البقاع الغربي، «في الأعمدة وشبكة خطوط التغذية الداخلية، اهلكت وتعرضت للاضرار، اضافة الى ما تتعرض له الاسلاك الرئيسية من سرقة بشكل مريح نظراً للانقطاع الدائم للتيار، عدا عن أقدمية هذه الشبكة منذ ان أنشأت في العام1966، ومن ذلك التاريخ لم يتم تجديدها». أضافة، إلى أنها تشهد اضراراً جراء العواصف، والقصف الاسرائيلي، حيث كان يتم إصلاحها بطريقة مؤقتة وبدائية، وسط غياب تام لفرق الصيانة في مؤسسة كهرباء لبنان، وهي من مسؤوليتها، يذكر اننا بذلنا جهوداً حثيثة للاتصال بمسؤولي مؤسسة كهرباء لبنان في البقاع ولم نصل الى نتيجة، بل كنا نعمل كبلديات على إصلاحها وإعادة التيار الكهربائي في غالبية الأحيان.

نكد: من يتحمل المسؤولية؟

{ بدوره المدير العام لشركة كهرباء زحلة اسعد نكد، ينطلق بحديثه لـ «اللواء» متسائلاً : من يتحمّل مسؤولية هذا التقنين القاسي منذ خمس سنوات وحتى اليوم، هي فإذا كانت المشكلة في السياحة أو الأمن تحاسب الوزارة المعنية، أم الكهرباء من يحاسب من؟! فالحجة بالعجز الكهربائي ليس مقنعاً، فالتقنين وصل إلى أقسى مراحله على اللبنانيين، فيما يغيب المسؤول عن الجواب، بل كل طرف يرمي الكرة في ملعب الآخر؟.مبدياً تخوفه أن تتحول وزارة الطاقة الى صندوق جديد، ينضم الى صناديق المحاصصة المختلف عليها بين اللبنانيين، باعتباره أن «ما في قرار سياسي لحل ازمة الكهرباء»، رغم أن الدولة اعترفت ان الازمة ليست فقط في الانتاج والنقل، ايضاً في التوزيع، «الوزير اقر ان مشروعه هو تلزيم المرحلة الثالثة «التوزيع» الى شركات خاصة، ما يعني انه اعتراف منه بفشل مؤسسة كهرباء لبنان». يستعرض المراحل التاريخية من ازمة الكهرباء، ويعتبر ان الازمة هذه لم يمر بها لبنان منذ 30 سنة، حتى في ايام الحرب الاهلية، والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، يشرح أن الوزير جبران باسيل اخطأ عندما شرع المولدات، قراره، خلافاً عن جميع الوزراء الذين توالوا على وزارة الطاقة، «بقوننته للمولدات، ووضعه لهم تعرفة شهرية الجميع لا يلتزم بها، من دون اية ضريبة، او مخالفة، رغم أن هذه المولدات تستعمل اعمدة مؤسسة كهرباء لبنان»، باعتباره أن ذلك مخالف للمادة 964، سائلاً عن سبب عدم تحرك الهيئة الناظمة كما نص القانون، «الوزير اعطى شرعية للمولدات، ويقبضون عشرات الاضعاف»، من جهة ومن جهة اخرى يرفض الموافقة على إعادة تشغيل المعامل الخاصة بانتاج الكهرباء، الموجودة منذ زمن بعيد، «سابقاً الوزير محمد فنيش قال لي روح انتج، وعام 2007 تم توقيع مذكرة تفاهم مع الوزير محمد الصفدي، وللاسف الوزير باسيل لم يأخذ بها، كلما عرضنا المشروع عليه يقول هناك مشروع رزمة متكاملة، لا يمكن تجزئتها»، رغم ان هذه الشركات الاربعة تشكل فقط 2% مما يستهلكه لبنان من الكهرباء، يعني انها لا تؤثر سلبا على المشروع، انما تحل مشاكل المناطق النائية، وتساعد على نمو القطاع كما كان في السابق، «اوقفت هذه المعامل، بقرار طلب تدني الانتاج، لأنه كان يوجد فائض»، لافتاً أن لبنان في الستينيات كان يبيع الكهرباء الى سوريا، باشارة منه أن شركة كهرباء زحلة قادرة على انتاج 60 ميكاواط، لتغطي 24/24،على مساحة 18% من استهلاك البقاع، واستعرض أن المشكلة بين الشركات الخاصة والوزير، هو أن الاخير يريد من الشركات ان تلتزم بالسعر الذي حدد عام 1993، فيما الشركات تطلب تعديلاً بالاسعار بما يناسب المواطن، «ثبات التسعيرة ايضاً خسّر للدولة، ويبقى وضع الكهرباء في دوامة الازمة»، مهما كانت التسعيرة الجديدة ستكون اقل اضعافاً مضاعفة عن تسعيرة المولدات، ما يقال أن هناك مناطق لبنانية لا تسدد الفواتير، «هذا كلام مردود على اصحابه، لدينا 50 الف مشترك من مختلف الطوائف والمذاهب والمشارب السياسية، اضافة الى الصيانة والتمديد، الجباية عنا 100%، ولا يوجد تعليق اطلاقاً، من دون ان نستعين بقوة من الجيش او الدرك، ما ندفعه لمؤسسة كهرباء لبنان يوازي ما تحصل عليه من 82 % من مؤسسة كهرباء لبنان في البقاع»، بدلالة منه على سوء الادارة والمراقبة في المؤسسة، لا يستهجن نكد الخسائر الكبيرة التي تدفع على الكهرباء، منطلقاً من «أن المواطن يهمه أن ينتهي من فاتورة المولد التي يدفعها مضاعفة عن «الشركة»، المطلوب أن ترفع التسعيرة التي وضعت في عام 1993، ضمن تسلسل الشطور، عندها كان سعر برميل النفط بـ18 دولاراً، واليوم وصل الى $100، وطالما لبنان يقع بعجز انتاج الكهرباء المفروض ان يوافق على تشغيل المعامل الخاصة، ضمن شروط الـ b.o.t اي ان تحدد المرحلة الزمنية التي يعمل بها هذا المعمل، عشرون سنة مثلاً ويعود للدولة، وان يكون ضمن الشروط البيئية، ويكون قادراً على التحول من الهيبي فيول الى الغاز، «هيك ممكن يخرج لبنان من ازمة الكهرباء، لأن القطاع الخاص اسرع من القطاع العام في التنفيذ، من المعيب ان تشرعن المولدات، رغم ضررها على المواطن وابتزازهم له، جميعها غير خاضعة للشروط البيئية والصحية، وايضاً قوتها الفولتية اقل بكثير».

ورد نكد على اتهامات كهرباء لبنان قائلاً: أن كل الإمتيازات الموجودة في لبنان وهي أربعة، كهرباء زحلة، كهرباء عالية، كهرباء بحمدون، وكهرباء جبيل، لا يمثلون سوى 2% من استهلاك لبنان، أما الـ98% الباقية فهي تمثل كهرباء لبنان من هذا الإستهلاك. وهنا نسأل: كيف أن 2% يشكلون عجزاً بنسبة لـ98% لكهرباء لبنان؟، وهذا يعني أن كهرباء لبنان تنتج وتوزع بـ98% من الأراضي اللبنانية، فكيف أن الـ2% يسببون عجزاً لـ98% لكهرباء لبنان؟. وفي الأرقام لفت نكد أن كل الإمتيازات والتي تشكل 2% لديهم 80ألف مشترك من أساس 1.5مليون مشترك في كهرباء لبنان، فكيف يكون هؤلاء الـ80ألف مشترك مسؤولين عن عجز مؤسسة كهرباء لبنان! واصفاً ذلك بـ«النكتة»، متهماً حجة الإمتيازات «ككبش محرقة» لأن الإمتيازات يقدمون خدمة ضمن نطاقه أفضل من كهرباء لبنان، لجهة الجباية والخدمات والصيانة والهدر والسرقات والتوزيع، فالإنارة تحتاج لإدارة(...)!.

{ وفي المقلب الآخر مسؤول في مؤسسة كهرباء لبنان رفض الافصاح عن اسمه، لم ينفِ وجود ازمة ناتجة من أن الخط السباعي بين لبنان والدول العربية، المفترض أنه ينقل 300 ميكاواط، اوقف العمل به نتيجة الاضطرابات الامنية والسياسية، في سوريا، ما قلص عدد ساعات التغذية، الى ما دون ست ساعات في اليوم، وعن أي خطة في زيادة الساعات قال المسؤول، «حتى الآن لا يمكن ان نعد البقاعيين بساعات اضافية، كله معلق الى حين العمل بمشروع الوزير كسلة واحدة»، وعن القرى التي تتغذى من محطة مركبا، اكد ان التراجع ناجم من تراجع الانتاج، لحاجة المحطة الى معدات واليات جديدة، بقيمة مليون دولار، من شأنها ان تواكب التزايد السكاني في المنطقة، نافياً ان تكون هناك مناطق في البقاع، ممتنعة عن تسديد الفواتير.

المولدات مافيات بدأت «تنقوني» مع الوزير باسيل

نكد منحدثاً لـ «اللواء» حول واقع الكهرباء